لماذا لا تصدر المصارف الإسلامية السورية بطاقات المرابحة؟

أهم ما يجب معرفته عند اقتنائك لبطاقة الائتمان الإسلامية

آلاء محمود ديدح

ماجستير مهني - المعهد العالي لإدارة الأعمال بدمشق

أعلنت مؤخرًا بعض البنوك الإسلامية في سورية عن إصدارها لأول مرة لبطاقات ائتمانية إسلامية، فهل يمكن لبطاقات الائتمان أن تكون مطابقة للشريعة الإسلامية؟

تلقت المصارف الإسلامية تهمًا عديدة حول تسميتها للبطاقات بالائتمانية بدلاً عن بطاقات الإقراض لصرف الأنظار عن أحكام القرض وأن هذه البطاقات لا تمثل سوى قروضًا، إلا أن هذا ليس صحيحًا، حقيقة الائتمان عند الاقتصاديين هو منح دائن لمدينٍ مهلة من الوقت لدفع قيمة الدين، فالمصرف يمنح عميله دينًا؛ نظرًا للثقة التي يشعر بها نحوه، وحينئذ فالائتمان أقرب للدين منه للقرض.

ما الفرق بين الدين والقرض؟

الدين أوسع من القرض، إذ القرض هو دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله دون أن يسبقه عمل تجاري، بينما الدين هو كل ما ثبت في الذمة وقد سبقه عمل تجاري بين المدين والدائن. وبالتالي فإن القرض والدين يثبتان في ذمة المقترض والمدين، بينما لا يثبت الائتمان كذمة إلا عند صرفه، فالائتمان أقرب للدين منه للقرض.

ما هي البطاقات الائتمانية؟

عرفها المجمع الفقهي الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في الدورة الثانية عشرة بالرياض بأنها مستند يعطيه مُصدره (المصرف) لشخص طبيعي أو اعتباري وهو حامل البطاقة (المتعامل) بناء على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع أو الخدمات ممن يعتمد المستَنَد أي البطاقة – وهو التاجر – دون دفع الثمن حالاً لتضمنه التزام المصدر (المصرف) بالدفع، ويكون الدفع من حساب المصدر (المصرف)، ثم يعود على حاملها (المتعامل) في مواعيد دورية، وبعضها يفرض فوائد ربوية على مجموع الرصيد غير

المدفوع بعد فترة محددة من تاريخ المطالبة، وبعضها لا يفرض فوائد، ومن أمثلتها: بطاقات الفيزا، وبالتالي فالبطاقة الائتمانية غير مغطاة من قبل المتعامل.

وهذا يعني أن البطاقة تخول المتعامل بشراء السلع والمشتريات ولو لم يكن في حسابه شيء وضمن سقف محدد، حيث يقوم المصرف بالسداد للتاجر ويجب على المتعامل السداد للمصرف خلال الفترة المحددة، وبعض المصارف تفرض فوائد على الرصيد غير المدفوع أو فوائد تأخير في حال تأخر المتعامل عن السداد في الفترة المحددة، ومن هنا نجد أن هناك شرطًا يتنافى مع الشريعة الإسلامية وهو تقاضي المصرف للفوائد الربوية أو فوائد التأخير، وبالتالي يمكن انتفاء علة الربا بانتفاء تحقق هذا الشرط.

وتمنح البطاقات الائتمانية للعملاء وفقًا لدراسة ائتمانية يقوم بها المصرف يعتمد فيها على صافي الدخل الشهري أو حجم إيداعات المتعامل في حساباته لدى البنك، ويخضع تقدير ذلك حسب سياسة الائتمان للبنك، فإن استحق المتعامل تمويلاً ائتمانيًا تم تحديد سقف ائتماني له حسب ملاءته.

ما هي أنواع بطاقات الائتمان؟

١. بطاقة الائتمان والحسم الأجل Charge Card: تعتبر هذه البطاقة أداة ائتمان في حدود سقف معين لفترة محدودة وتستعمل في تسديد أثمان السلع والخدمات، وفي الحصول على نقد، لا يتيح نظام هذه البطاقة تسهيلات ائتمانية متجددة لحاملها؛ حيث يتعين عليه المبادرة بسداد ثمن مشترياته خلال الفترة المحددة عند تسلمه الكشوف المرسلة إليه من المؤسسة، وفي حال تأخر المتعامل عن السداد في الفترة المحددة فلا يجوز للمصرف أن يتقاضى لصالحه أية فوائد ربوية أو تأخير.

٢. بطاقة الائتمان المتجدد Credit Card: تختلف هذه البطاقة عن سابقتها أنها أداة ائتمان في حدود سقف متجدد على فترات يحددها مصدر البطاقة.

لكن يبقى السؤال، إذا كانت البطاقات الائتمانية الإسلامية قائمة على القرض الحسن (قيمة المبلغ المستعمل من قبل المتعامل دون أية زيادة) فهل المصرف لا يحقق أية أرباح؟

في الحقيقة يحصل المصرف المصدر للبطاقة على نسبة معينة (عمولة) من قابل البطاقة (البائع / التاجر) على مبيعاته أو خدماته التي تمت بالبطاقة وهي من قبيل أجر السمسرة والتسويق وأجر خدمة تحصيل الدين، في حين لا يتقاضى المصرف المصدر للبطاقة أية نسبة من حامل البطاقة (المتعامل) على المشتريات والخدمات.

كما يمكن للمصرف أن يتقاضى من حامل البطاقة (المتعامل) رسم إصدار وتجديد واستبدال البطاقة لأن هذه الرسوم هي نظير السماح للمتعامل بحملها والاستفادة من خدماتها .

وفي حال اتاحة خدمة السحب النقدي، يمكن للمصرف أن يفرض رسمًا مقطوعًا متناسبًا مع خدمة السحب النقدي، وليس مرتبطًا بمقدار المبلغ المسحوب .

ماذا عن بطاقات الحسم الفوري؟

يمكن للمتعامل أن يصل إلى غايته في السحب أو شراء السلع إلا أنه يتم التسديد من حسابه مباشرة وبقدر رصيده المتاح، فالمصرف يصدر البطاقة لمن له رصيد في حسابه ولا يخوله الحصول على ائتمان، فهذا النوع من البطاقات مغطاة بالكامل من قبل المتعامل، وقد أصدرتها المصارف الإسلامية السورية سابقًا طالما المتعامل يسحب من رصيده ولا يترتب على التعامل فوائد ربوية .

هل يمكن شراء جميع السلع باستخدام بطاقة الائتمان الإسلامية؟

تحرم الشريعة الإسلامية مشتريات محددة من السلع والخدمات مثل الكحول ولحم الخنزير والمنتجات المرتبطة بلحم الخنزير والقمار والمواد الإباحية والأنشطة غير القانونية، ويتحمل حامل البطاقة مسؤولية التأكد من اقتصار استخدام بطاقة الائتمان على معاملات البطاقة التي لا تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية ولا تحرمها أو تمنعها ويحق للمصرف سحب البطاقة في هذه الحالة، حيث يتم تدقيق تلك المشتريات من قبل البنك .

كما لا يمكن للمصرف تقديم أي امتيازات تحرمها الشريعة؛ كالتأمين التقليدي، أو دخول الأماكن المحظورة، أو تقديم الهدايا المحرمة .

أما فيما يتعلق بشراء الذهب أو الفضة أو العملات؛ فذلك يصح ببطاقة الحسم الفوري، ويجوز أيضًا ببطاقة الائتمان والحسم الآجل في الحالة التي يمكن فيها دفع المصرف المبلغ إلى قابل البطاقة بدون أجل، ولا يمكن ذلك باستخدام بطاقة الائتمان غير المغطاة ومؤجلة الدفع، حيث تعتبر المعادن الثمينة والعملات من النقود التي يشترط فيها التقابض بين البائع والمشتري، فالشراء ببطاقة الحسم الفوري فيه تقابض حكمي معتبر شرعا، فإذا تسلم المشتري الذهب أو الفضة أو العملات المشتراة، واستخدم البطاقة ووقع على قسيمة الدفع لحساب الجهة القابلة للبطاقة حصل القبض الحكمي لطرف البائع، بينما باستخدام

بطاقة الائتمان غير المغطاة فالمشتري يتسلم الذهب أو الفضة أو العملات المشتراة والثمن مؤجل الدفع مما يؤدي إلى الوقوع في الربا.

لماذا لا تصدر المصارف الإسلامية السورية بطاقات المرابحة؟

لا شك أن بطاقة الائتمان الإسلامية هي بديل البطاقات الائتمانية التقليدية، كما يمكن لبطاقات المرابحة أن تكون كذلك، وقد تتطلع المصارف الإسلامية السورية إلى إصدارها في ظل سعيها لتقديم الخدمات الالكترونية، حيث يعتبر اصدار بطاقة الائتمان الإسلامية تمهيداً لإصدار بطاقات المرابحة وتقديم مزايا إضافية للعملاء.

قد لا تختلف المزايا التي سيحصل عليها المتعامل في كلا البطاقتين من حيث إمكانية شراء السلع وآلية السداد إلا أنها تختلف في الآلية المتبعة لدى المصارف، فبطاقة الائتمان الإسلامية قائمة على نظام القرض الحسن؛ لأن المصرف يُقرض المتعامل، وعلى المتعامل سداد الدين دون أي زيادة، بينما في عملية المرابحة فالأمور قد تكون أكثر تعقيداً، فالمصرف هو من عليه بيع السلعة للمتعامل وليس التاجر وبالتالي يجب أن يكون المصرف مالكًا للبضاعة وفي ضمانه ومن هنا تظهر الصعوبة في اصدار هذا النوع من البطاقات.

قد تتجه المصارف نحو شراء البضائع في نقاط البيع التي ستعتمد هذا النوع من البطاقات، وذلك وفق عقود شراء بين المصرف والتاجر، وعند استخدام المتعامل بطاقة المرابحة فإنه يشتري من المصرف وليس من التاجر، فالمصرف هو مالك البضاعة وضامنًا لها في حين أن التاجر موكلاً بعملية البيع فقط، وفي حال افتراض عدم بيع البضاعة يمكن للمصرف وفقًا لخيار الشرط إعادة البضاعة إلى التاجر وفقًا لمدة محددة متفق عليها ثم عدم اعتبار المتجر نقطة بيع معتمدة يمكن استخدام بطاقات المرابحة من خلاله.

إلا أنه ما تزال هناك بعض الإشكاليات التي تواجهها المصارف لجهة التضخم الاقتصادي والارتفاع المستمر في أسعار السلع والحصول على موافقة التجار ببيع بضاعة المصرف.

ما هي أهم ما يجب أن يعرفه العميل عند اقتناء بطاقة الائتمان الإسلامية؟

١. اقرأ بدقة كافة المعلومات التي قدمها لك المصرف، سوف يتم تسليمك التفاصيل الكاملة بشأن الالتزامات المترتبة عليك مقابل حصولك على الخدمة أو المنتج. قم بالاطلاع على هذه الالتزامات وتأكد من فهمك لها وقدرتك على الالتزام بها واطرح الأسئلة على موظفي المصرف بشأن أي بند غير واضح أو شرط لم تتأكد منه.

٢. البطاقة الائتمانية الإسلامية هي بطاقة قائمة على أحكام الشريعة الإسلامية، تصدر وفقًا لسقوف معينة أي الحد الأقصى للمبلغ الذي يسمح لك بتحميله على بطاقتك، ويجب عليك الالتزام به وفقًا لما يقرره المصرف من وقت لآخر.

٣. يتم إصدار البطاقة من المصرف باسمك الذي يظهر على وجه البطاقة، وعند توقيعك باستلام البطاقة، فإنك تتعهد بما يلي:

- التقيد بقواعدها ولوائحها وسداد كافة النفقات أو المصاريف التي يتكبدها المصرف نتيجة لاستخدامك البطاقة أو الإخلال باستخدامها.
- تقر بأنه سوف يتم استخدامها فقط من قبلك وتتعهد بسداد كافة الالتزامات التي تنشأ عن استخدام البطاقة من قبل أي شخص سواء كان ذلك بمعرفتك أو دون معرفتك.
- السماح للمصرف بتحصيل الرصيد المدين عبر الحسم من حسابك المفتوح سابقًا لدى المصرف، وتعهداً منك بإيداعك في حسابك رصيداً يكفي لتغطية أية مديونية قد تنشأ عن استعمال البطاقة.

٤. لا تتيح جميع البطاقات عملية السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي.

٥. لا يضمن لك المصرف السلع أو الخدمات التي تشتريها خصمًا على البطاقة، ولا يكون المصرف طرفًا في أي نزاعات تنشأ بينك وبين أي طرف ثالث بشأن هذه السلع أو الخدمات.

٦. لا يحق للتاجر فرض رسوم إضافية على مبلغ المنتج أو الخدمة في حال استخدامك لبطاقات الائتمان عند الدفع عبر أجهزة نقاط البيع لإتمام عملية الشراء.

٧. لا تفصح عن معلوماتك المصرفية ولا ينبغي أن تقدم، تحت أي ظرف، أي تفاصيل بشأن الحساب المصرفي أو أي معلومات أخرى مصرفية أو شخصية دقيقة إلى طرف آخر.

٨. أبلغ المصرف فوراً في حال ضياع أو سرقة أو إساءة استخدام البطاقة أو اطلاع أي شخص غيرك على الرقم السري الخاص بالبطاقة أو في حال اكتشافك لعمليات مجهولة على حسابك، وتكون مسؤولاً عن جميع المبالغ المستحقة والعمليات التي تمت بموجب البطاقة حتى لحظة التبليغ.

٩. كن حذراً عند منح وكالة رسمية لإنجاز تعاملاتك المالية ومعرفة من تعطي صلاحية التصرف في أمورك المالية ومن يطلع عليها.

١٠. يجب عليك الاستفسار من المصرف عن الطرق المتاحة للسداد من قبلك، حيث يمكنك الإيداع في حساب البطاقة مباشرة، أو التحويل من حساب آخر في المصرف نفسه أو مصرف آخر، أو الدفع بموجب شيك يرسل إلى أي فرع من فروع المصرف، أو من خلال توطين راتبك في المصرف.

١١. استشر المصرف في حال مواجهة صعوبات مالية، فإذا كنت غير قادر على تحمل أقساط الحد الأدنى من المطلوب عليك التحدث مع المصرف، ومناقشة الخيارات المتاحة لإعادة جدولة المبالغ القائمة عليك والتي من خلالها تستطيع سداد هذا المبالغ.

١٢. يحق للبنك سحب حق استخدام البطاقة أو تجميدها عند عجزك عن السداد لأي دفعة من الدفعات المطلوبة أو تجاوزك لحد البطاقة أو مخالفتك لأي شرط من شروطها، وقد يحرمك المصرف من الاستفادة من أية خدمات أو منتجات مستقبلاً.

١٣. ينبغي تحديث معلوماتك الشخصية بما في ذلك معلومات الاتصال وأرقام الاتصال الخاصة بك ولا تستخدم عناوين أخرى لا تخصك كالأصدقاء أو الأقارب إذ من الممكن أن يؤدي ذلك إلى إفشاء معلوماتك المالية لهم.

١٤. يجب عليك استخدام البطاقة خلال فترة الصلاحية المبينة في البطاقة، وتبقى متعهداً بسداد كافة الالتزامات المترتبة عليك حتى إذا انتهت فترة صلاحية البطاقة أو لم يتم تجديدها أو إلغاؤها لأي سبب من الأسباب.

١٥. عند عدم رغبتك في تجديد البطاقة يجب عليك إبلاغ المصرف خطياً قبل تاريخ انتهاء البطاقة بفترة متفق عليها بينك وبين المصرف.

١٦. عند عدم رغبتك بالالتزام بأي شرط من شروط المصرف أو البطاقة يجب عليك تقطيع بطاقة الائتمان واعادتها إلى المصرف.

ويجدر القول، أنه يمكن أن تكون بطاقة الائتمان إسلامية طالما أنها تلتزم في إصدارها وشروطها بالضوابط الشرعية، وتتجنب شبهات الربا أو الذرائع التي تؤدي إليه، وعلى اختلاف المزايا والحد الأعلى للبطاقات الائتمانية الإسلامية وشروط استخدامها، إلا أنها لا تختلف في جوهرها.

المراجع:

١. التحليل الشرعي لبطاقة المرابحة الالكترونية، د. سامر مظهر قنطقجي. الرابط
٢. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي)، نوفمبر ٢٠١٧، بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان.

٣. الشروط والأحكام العامة لبطاقة الائتمان الاسلامية الصادرة عن البنك العربي المتحد في الامارات العربية المتحدة. الرابط
٤. الشروط والأحكام على اصدار واستخدام بطاقات الائتمان من بنك نزوى في سلطنة عمان. الرابط
٥. شروط وأحكام البطاقات الائتمانية لبنك بيمو السعودي الفرنسي في المملكة العربية السعودية. الرابط
٦. شروط وأحكام بطاقة الائتمان المغطاة من بنك دبي الإسلامي. الرابط
٧. مجمع الفقه الإسلامي الدولي، القرارات بشأن بطاقة الائتمان وبطاقات الائتمان غير المغطاة.